

تأثير النظام الجبائي على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
The impact of the tax system on the competitiveness of small and medium enterprises

د. محمد الأمين وليد طالب

جامعة أم البواقي، الجزائر

taleb.oualid@gmail.com

د. نظيرة قلادي

جامعة أم البواقي، الجزائر

knnadira@hotmail.fr

تاريخ التسليم: 2018/03/07، تاريخ التقييم: 2018/04/22، تاريخ القبول: 2018/05/05

Abstract :

Through this research we aim to understand the impact of the tax system on the competitiveness of small and medium enterprises,

We concluded that the tax system has an impact on the competitiveness of small and medium enterprises through a set of tax indicators, including: fiscal pressure, fiscal double taxation and tax risk.

The tax system also contributes to the competitiveness of small and medium enterprises through tax incentives that contribute to improving the competitiveness of SMEs by improving their indicators of cost of manufacturing, total factor productivity, market share and profitability index.

Keywords: tax system, competitiveness, small and medium enterprises, tax indicators, tax incentives.

المخلص

نهدف من خلال هذا البحث لمعرفة تأثير النظام الجبائي على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتوصلنا إلى أن للنظام الجبائي تأثير على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مجموعة من المؤشرات الجبائية من بينها: الضغط الجبائي، الازدواج الجبائي والخطر الجبائي. ويساهم النظام الجبائي أيضا في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال التحفيز الجبائية، حيث تساهم هذه الأخيرة في تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تحسين مؤشراتها والتمثلة في: تكلفة الصنع، الإنتاجية الكلية للعوامل، الحصة من السوق ومؤشر الربحية.

الكلمات المفتاحية: النظام الجبائي، التنافسية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المؤشرات الجبائية، التحفيز الجبائية.

المقدمة:

في ظل حدة التنافس، تواجه المؤسسات ومنها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحديات كبيرة تلخص في كيفية وصولها لبناء وتعزيز ميزة تنافسية تسمح لها باحتلال مركز تنافسي قوي، المحافظة عليه وتعظيمه. فاستمرار مؤسسة في السوق مرهون بمدى قدرتها على مواجهة غيرها من المؤسسات الأخرى الناشطة في نفس القطاع السوقي، بامتلاكها لميزة تنافسية ووضعها لاستراتيجيات تنافسية. كما أنه بالإضافة للميزة التنافسية والاستراتيجيات التنافسية، يمكن للدولة أن تلعب دورا هاما من خلاله تساعد المؤسسات ومنها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحسين تنافسيتها. فلا يجب أن يقتصر دور الدولة وهي بصدد تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التدخل المباشر بمختلف جوانبه المالية، التسويقية والاقتصادية فقط، بل يجب أن يشمل هذا التشجيع حتى الجانب الجبائي كشكل من أشكال التدخل غير المباشر، على اعتبار أن المتغير الجبائي عنصرا استراتيجيا يجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مراعاته عند اتخاذ القرارات المرتبطة بنشاطها ونتائجها وفقا للتشريعات والقوانين الجبائية المعمول بها. كما أن للنظام الجبائي تأثير على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تأثيره على مؤشراتها والمتمثلة في: مؤشر تكلفة الصنع، مؤشر الإنتاجية الكلية للعوامل، مؤشر الحصة من السوق ومؤشر الربحية، وذلك من خلال الضرائب التي يفرضها عليها، إضافة للتحفيزات الجبائية التي يقدمها.

اشكالية البحث:

يمكن للنظام الجبائي دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال التحفيزات الجبائية التي يمنحها لها، والتي تؤثر على المؤشرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. فبقدر ما يكون النظام الجبائي رشيدا بقدر ما تعززت تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أخذا بمبدأ الاستفادة المثلى من التحفيزات الجبائية من جهة، والتحكم في التكلفة الجبائية من جهة أخرى.

مما سبق يمكننا طرح التساؤل الرئيسي التالي:

- ما مدى مساهمة النظام الجبائي في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- و من أجل الاجابة على التساؤل الرئيسي سنحاول الاجابة على الأسئلة التالية:
- كيف يؤثر كل من الضغط الجبائي، الازدواج الجبائي والخطر الجبائي على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

- ما مدى مساهمة التحفيز الجبائي في تحسين المؤشرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- كيف يؤثر التحفيز الجبائي على التكاليف، العمال، التوسع والمبادلات الخارجية؟

أهداف البحث:

يهدف من خلال هذا البحث إلى معرفة تأثير الضغط الجبائي، الازدواج الجبائي والخطر الجبائي على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة للتعرف على تأثير التحفيز الجبائي على المؤشرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتمثلة في: تكلفة الصنع، الانتاجية الكلية للعوامل، الحصة من السوق والربحية. كما يهدف هذا البحث لمعرفة تأثير التحفيز الجبائي على مؤشرات أخرى وهي: التكاليف، العمال، التوسع والمبادلات الخارجية.

منهجية البحث:

تحقيقا منا لأهداف الدراسة ولإجابة منا على التساؤلات السابقة تم الاعتماد في انجاز هذا البحث على كل من المنهج الوصفي والمنهج التحليلي.

تقسيم البحث:

من أجل الاجابة على أسئلة البحث ارتأينا تقسيمه إلى ثلاثة محاور جاءت كالاتي:

- تأثير بعض المؤشرات الجبائية على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تأثير التحفيز الجبائي على المؤشرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تأثير التحفيز الجبائي على مؤشرات أخرى.

1- تأثير بعض المؤشرات الجبائية على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هناك عدة مؤشرات جبائية تؤثر على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن بينها نجد: مؤشر الضغط الجبائي، مؤشر الازدواج الجبائي ومؤشر الخطر الجبائي. وسوف نحاول في هذا العنصر التطرق لتأثير هذه المؤشرات الجبائية على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1-1- تأثير مؤشر الضغط الجبائي على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعد الضغط الجبائي من أهم المؤشرات الكمية المستخدمة في تقييم النظم الضريبية، فهو مؤشر للتقدير الكلي للضرائب على مستوى الاقتصاد الوطني، وقد اختلفت تسميات هذا المؤشر، فالبعض يطلق عليه الضغط الجبائي كما هو عند منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي

(O.C.D.E)، بينما المجلس الاقتصادي والاجتماعي بفرنسا يطلق عليه مستوى الجبائية، وعند آخرين: معدل الاقتطاع الإجباري، وعبء الضريبة على الاقتصاد (بوزيدة، 2010، ص. 66). ويشكل ارتفاع معدلات الضرائب ضغطا جبائيا كبيرا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في ظل التنافس القائم (رزيق، ومسودور، 2003، ص. 63). فالجبائية باعتبارها اقتطاع نقدي من حصيلة التدفقات المحققة من طرف المؤسسة تؤثر بطريقة مباشرة على استثماراتها، فكلما كان الضغط الجبائي متوازنا كلما مكنها من تحويل رأسمالها النقدي المسخر في العملية إلى رأسمال تقني يسمح لها بالتمويل الذاتي، وتطوير نشاطاتها الاستثمارية. فارتفاع الضغط الجبائي يعرقل النشاط الاقتصادي الوطني ويحد من فعالية النظام الجبائي (ناصر، 2011، ص. 133)، لكون الضريبة تؤثر على الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج وبالتالي انخفاض الإنتاج، وهذا ما يؤثر على الحصة السوقية للمؤسسة.

ويؤثر الضغط الجبائي أيضا على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصورة مباشرة من خلال تأثيره على النتيجة الصافية عن طريق:

- الضريبة على أرباح الشركات، والتي تحسب من النتيجة الإجمالية، فكلما كان معدل الضريبة مرتفعا كلما كان لها تأثير سلبي على الربح؛
- الضرائب والرسوم الأخرى والتي تدخل في تكلفة صنع المنتج، فكلما ارتفعت هذه الضرائب والرسوم كلما زادت تكلفة الصنع، هذه الزيادة التي ينجم عنها ارتفاع الأسعار أو انخفاض الأرباح.

وعليه فالضغط الجبائي يشكل خطرا محتملا على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذا لم يكن متوازنا. فالضغط الجبائي المتوازن يسمح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من التوسع في أنشطتها، ثم زيادة المادة الخاضعة للضريبة في الأمد القصير والمتوسط.

1-2- تأثير مؤشر الازدواج الجبائي على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن ظاهرة الازدواج الجبائي تعد من الظواهر الهامة ولها اهتمام واسع على المستوى المحلي والدولي، وتعتبر إحدى المشكلات المطروحة عند تقرير أي نظام جبائي. ويؤثر الازدواج الجبائي على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث أنه يمثل عبئا إضافيا على عاتق المكلف بالضريبة ليزيد إلى جانب العبء الأصلي الجزء الأكبر من الأرباح المحققة، وبالتالي عدم إنشاء القيمة للمساهمين، لكون الجزء الأكبر من الأرباح المحققة تمتص من طرف الضرائب، هذا ما ينجم عنه فقدان هؤلاء المساهمين، وبالتالي تضرر الأنشطة الرئيسة للمؤسسة نتيجة نقص الأموال

اللازمة لمزاولة مختلف هذه الأنشطة. فالازدواج الجبائي يترتب عليه زيادة العبء الجبائي، مما يؤدي إلى عرقلة النشاط الاقتصادي (ناصر، 2011، ص. 132). كما أن الازدواج الجبائي يؤثر سلبا على تطور صادرات المؤسسة، وذلك خوفا من العبء الجبائي الإضافي الناتج عن هذا الازدواج، مما يؤدي بدوره لفقدان المؤسسة لحصة سوقية على المستوى الخارجي. أما على المستوى الداخلي، فالازدواج الجبائي يعمل على زيادة تكلفة إنتاج المنتجات نتيجة ارتفاع التكاليف الجبائية من جهة وارتفاع تكاليف الحصول على عوامل الإنتاج من جهة أخرى. ففي الحالة الأولى ينجم عنه ارتفاع أسعار المؤسسة مقارنة بمنافيسها في حالة نقل العبء الجبائي إلى الأمام، أما في الحالة الثانية فيحدث سوء استغلال عوامل الإنتاج في حالة نقل العبء الجبائي إلى الوراء.

1-3- تأثير مؤشر الخطر الجبائي على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن فكرة الخطر الجبائي لم تحظ بالقدر الكافي من الإهتمام والدراسة، بسبب قلة الإهتمام بمفهوم التسيير الجبائي كأحد عناصر التسيير المالي، وتعود قلة الإهتمام هذه إلى ربط المسيرين للضريبة بفكرة الإلزامية، ومن أجل تفادي الخطر الجبائي لابد من عملية المراجعة الداخلية للمؤسسة لاستعمال الجباية لفائدتها. وينعكس الخطر الجبائي بصورة مباشرة على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك نتيجة الأعباء الإضافية الناتجة عن عدم تقيدها بالتشريعات الجبائية (مامشو دادي عدون، 2008، ص. 37). وهذا ما يقلل هامش الربح لديها، وينعكس على قدرتها التمويلية، ويحد من إمكانية توسعها، ويقلل استثماراتها.

كما أن تعرض المؤسسة للخطر الجبائي يجعلها في حالة إرتباك، وهذا ما يعرقل مجهوداتها ويحرمها من القدرة التنافسية الموجودة لدى بعض المؤسسات التي تمكنت من تحقيق الفعالية والقدرة على التحكم في تسييرها الجبائي. فالتسيير الجبائي بما في ذلك المراجعة الجبائية الداخلية يهدف لإدراج العامل الجبائي في عملية اتخاذ القرار، وهذا ناجم عن مختلف التأثيرات التي يحدثها هذا العامل على تسيير المؤسسة وعلى تنافسيتها.

2- تأثير التحفيز الجبائي على المؤشرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يمكن للنظام الجبائي التأثير على المؤشرات التنافسية للمؤسسات، ومنها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال التحفيز الجبائية التي يقدمها والتي تؤثر على مؤشرات التنافسية، وسنوضح ذلك في هذا المطلب.

2-1 - مؤشر تكلفة الصنع

تتحدد تكاليف الصنع انطلاقاً من أسعار عوامل الإنتاج، وتعتبر من أهم محددات تنافسية المؤسسات، ومنها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لكونها ترتبط بتحديد أسعار المنتجات، وعليه فإنخفاض عوامل الإنتاج إلى الضرائب من شأنه أن يؤدي لارتفاع تكلفة صنع المنتج (ناصر، 2011، ص. 68). وهنا تكون المؤسسة أمام خيارين إحداهما أن تعكس الضريبة إلى الأمام، وبالتالي ينتقل عبئها إلى المستهلك، وتدمج في سعر المنتج أو أن تعكس الضريبة على الربح، وفي هذه الحالة فالمؤسسة هي التي تتحمل الضريبة، وبالتالي يبقى السعر على حاله في ظل المنافسة التامة. كما أن فرض الضرائب على السلع ذات الجودة العالية يكون سبباً في نقص تدفقها نحو الدول المستوردة، وبالتالي فالضرائب تعمل على انخفاض نمو التكنولوجيا، وبالتالي تعمل على انخفاض الجودة والاحتكاك بها.

وعليه فسياسة التحفيز الجبائي تساهم في تدعيم مؤشر تكلفة الصنع عن طريق تخفيض العبء الجبائي على مدخلات الإنتاج، لتشجيع الاستثمار والإنتاج وتخفيض تكاليف الرسوم الجمركية على المواد الأولية اللازمة للصناعة. فمن خلال هذا التحفيز ستخفض تكاليف الصنع وبالمقابل تزيد تنافسية المؤسسة في الأسواق الداخلية والخارجية.

2-2 - مؤشر الإنتاجية الكلية للعوامل

يؤدي دمج الضريبة في سعر المنتج بالضرورة لارتفاع سعره، وقد يزيد هذا السعر عن السعر التوازني في السوق، وهذا من شأنه أن يجعل مؤسسات القطاع الخاص تتوجه لإنتاج السلع التي لا تخضع لضرائب مرتفعة، وبالتالي تحد من نموه وتجعله يركز نشاطاته في مجالات تكون فيها مردودية عالية وغير مثقلة بالضرائب. وبالتالي فالضرائب تؤدي لتشوه هيكل الأسعار، مما يجعل القرارات الإنتاجية للقطاع الخاص تتحرف عن الطريق السليم، لكونها لا تتماشى مع التكلفة النسبية لإنتاج السلع المختلفة، هذا ما يؤدي لسوء تخصيص الموارد الاقتصادية، وبالتالي عدم الوصول للتخصيص الكفء للموارد الاقتصادية.

كما تتدخل الضريبة في تصحيح إخفاق السوق، أي في حالة عجز السوق التنافسي عن تخصيص الموارد بكفاءة، وعدم قدرته على تحقيق العدالة في توزيع الدخل، ويعود هذا الإخفاق إلى عدة عوامل ترتبط أساساً بطبيعة عمل السوق في حد ذاته. وتتجسد مظاهر إخفاق السوق في عدة صور مثل إخفاق السوق في تحقيق العمالة الكاملة، وإخفاقه في تحقيق أقصى معدلات النمو الممكنة.

وتعمل سياسة التحفيز الجبائي على دعم مؤشر الإنتاجية الكلية للعوامل من خلال تخفيف العبء الجبائي على عوامل الإنتاج، وبالتالي المساهمة في تحسين تنافسية المؤسسة.

2-3- مؤشر الحصّة من السوق

كلما استطاعت المؤسسة التحكم في المؤشرين السابقين: مؤشر تكلفة الصنع ومؤشر الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج كلما تمكنت من زيادة حصتها السوقية، وذلك في ظل ثبات العوامل الأخرى، سواء على مستوى السوق المحلي أو الدولي.

ونجد أن ثقل النظام الجبائي يعرقل انسياب المنتجات نحو الأسواق الدولية، من خلال ارتفاع معدلات الضرائب والرسوم الجمركية، ولكي تشجع الدول مؤسساتها، وبالتالي زيادة تنافسياتها تعمل على إعفائها من جميع الضرائب والرسوم بالنسبة للمنتجات الموجهة للتصدير، كما تقدم تحفيّزات جبائية مختلفة، فتساهم التحفيّزات الجبائية في زيادة الحصّة السوقية للمؤسسة من خلال تخفيض تكلفة الصنع للمنتج.

2-4- مؤشر الربحية

إن الهدف من ممارسة أي نشاط هو أن يذر على المستثمر أو المؤسسة أقصى ربح ممكن خاصة بالنسبة للقطاع الخاص، ولخضاع هذا الربح لمختلف الضرائب المفروضة من طرف النظام الجبائي، تؤثر على ربحية المؤسسة، لذا فالمعدل المخفض الذي يفرض على الأرباح المعاد استثمارها يعتبر امتيازاً يمكن للمؤسسة الاستفادة منه (BARKI, 2003, p. 83).

ويساهم التحفيز الجبائي أيضاً في تحسين مؤشر ربحية المؤسسة من خلال جملة الإعفاءات والتخفيضات الممنوحة من طرف الدولة لتشجيع المؤسسات خاصة التابعة للقطاع الخاص وبالتالي زيادة معدلات نموها، لكون هذه التحفيّزات تعمل على تقليص أو انعدام الضريبة الواجبة الدفع من جهة، وبالتالي ارتفاع الأرباح الصافية.

3- تأثير التحفيز الجبائي على مؤشرات أخرى

من خلال هذا العنصر، سنتعرض لتأثير التحفيز الجبائي على مؤشرات أخرى إلى جانب المؤشرات التنافسية، و من بين هذه المؤشرات نذكر: تذبذب التكاليف، تحسين قدرة أداء المواد البشرية، توسيع المؤسسة والمبادلات الخارجية.

3-1- تدنية التكاليف

تتعلق التكلفة بكل ما تضحى به المؤسسة من أجل بلوغ أهدافها المسطرة (براهمية، 2011، ص. 103)، ولكي تتمكن المؤسسة من بلوغ هذه الأهداف، لابد عليها أن تحسن استخدام مواردها المتاحة أفضل استغلال، والعمل على التحكم في مختلف تكاليفها وإيجاد السبل الكفيلة لتدنيته. فالتكاليف تعد محددًا هامًا للآرباح لكونها تعبر عن الفرق بين الإيرادات الكلية والتكاليف الكلية. وتعد الضريبة عنصرا هاما يدخل في تكلفة المنتج، ويعمل النظام الجبائي من خلال ما يوفره من تحفيزات جبائية على تدنية التكاليف، وبالتالي يعطي للمؤسسة البيع بسعر أقل من سعر المؤسسات الأخرى. ولكن تأثير النظام الجبائي على تكلفة المنتج يتوقف أيضا على طبيعة السوق التي تنشط فيه المؤسسة، كما أنه يضع شروط لتخفيض هذه التكاليف.

3-1-1- طبيعة السوق الذي تنشط فيه المؤسسات: هناك ثلاثة أنواع من الأسواق التي يمكن

للمؤسسة أن تنشط فيها وهي: سوق المنافسة الاحتكارية، سوق المنافسة الكاملة وسوق الاحتكار.

أ- سوق المنافسة الاحتكارية: نجد بأن السوق التنافسية الاحتكارية تقع ما بين المنافسة الكاملة والاحتكار الكامل، بحيث تختلف بالنسبة للمنافسة الكاملة، وذلك لعدم توافق السلع بالإضافة لاختلافها للاحتكار الكامل، وذلك بتعدد المكلفين الذين يقومون ببيع السلع والخدمات والجانب المتمثل في المشترين. أما عن السعر في المنافسة الاحتكارية، فهو أقل منه في الاحتكار وأكبر منه في حالة المنافسة الكاملة، كما أن إمكانية نقل العبء الجبائي في ظل المنافسة الاحتكارية، يكون قريبا في ظل المنافسة الكاملة. فنلاحظ خلال الفترة القصيرة انتقال العبء الجبائي بصورة ضعيفة، كما أن عدم تطابق صفات السلع يجعل تنقل العبء الجبائي بكل بساطة، ولكن في حدود ضيقة و مع استمرار المنافسة الاحتكارية، مما يؤدي إلى انسحاب وخروج المؤسسات الصغيرة، سيكون هناك توسع كبير لنقل العبء الجبائي (جمام، 2010، ص. 61).

ويعمل النظام الجبائي من خلال التحفيزات الجبائية التي يقدمها للمؤسسات ومنها

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ضغط التكاليف مما يجنبها اللجوء إلى رفع أسعار منتجاتها.

ب- سوق المنافسة الكاملة: حسب هذا السوق فالسعر يتحدد على أساس قوى العرض والطلب، ففي هذا السوق لا تستطيع المؤسسة أن ترفع أسعار بيع منتجاتها، وبالتالي عدم المقدرة على نقل عبء الضريبة للمستهلك، وفي هذه الحالة يمكن أن تتجاوز التكاليف الربح المحقق. وهذا ما يترتب عليه تحقيق خسارة، مما يؤدي إما لتخفيض الإنتاج ولما لانسحاب المؤسسة من السوق (ناصر، 2011، ص. 71).

ومن أجل تفادي خسارة المؤسسة أو انسحابها من السوق، فالنظام الجبائي من خلال التحفيز الجبائي الذي يقدمه، يعمل على تخفيض التكاليف، وبالتالي تمكين المؤسسة من تحقيق سعر تنافسي يمكنها من البقاء في السوق وتحقيق الأرباح.

ج- سوق الاحتكار: في سوق الاحتكار لكي تسيطر المؤسسة على السوق تقوم برفع سعر السلع بمقدار الضريبة دون انخفاض كمية الإنتاج، ولكن هذا السلوك يتوقف على مرونة الطلب، وعلى مستوى السعر قبل فرض الضريبة. فإذا كان الطلب على السلعة يتميز بقلّة المرونة، فهذا يؤدي لنقص كمية الإنتاج، أما في حالة ما إذا كان الطلب مرناً فلا يحدث نقص في كمية الإنتاج على الرغم من زيادة السعر بمقدار الضريبة.

نلاحظ أنه مهما كانت نوعية السوق الذي تتواجد فيه المؤسسة، فالنظام الجبائي يعمل على تخفيض التكاليف، وبالتالي زيادة هامش الربح في المنافسة التامة، وتخفيف من العبء الجبائي في المؤسسات الاحتكارية، وتجنب مخاطر انخفاض الطلب على منتجاتها.

3-1-2- شروط تخفيض التكاليف: تعد التكاليف عنصراً مهماً في تخفيف العبء الجبائي على المؤسسة، وذلك لكون التكاليف تطرح من إيرادات المؤسسة، ويعدّها نحصل على المبلغ الخاضع للضريبة. ولذلك تعمل المؤسسة على تضخيم تلك التكاليف، وتوزيعها لكي تخفف من العبء الجبائي. لكن التشريعات الجبائية وضعت مجموعة من القيود لتلك التكاليف، ومن بين الشروط ما يلي: (DGI, 1992, p. 42)

- تبرير التكاليف بمستندات قانونية؛
- السماح بتخفيض التكاليف التي لها علاقة بنشاط المؤسسة؛
- ترجمة الأعباء إلى نقص في الأصول؛
- أن تقوم المؤسسة بإدراج الأعباء في السنة المعنية بتحديد الربح.

3-2- أثر التحفيز الجبائي على العمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يلقى العنصر البشري اهتماماً كبيراً في معظم المؤسسات، فهو يعد أحد أهم عناصر الإنتاج والمتمثلة في رأس المال، الأرض، العمل والتنظيم. فالعنصر البشري متعلق بالعمل والتنظيم، فمتعلق بالعمل من حيث أنه هو الذي يقوم بالعملية الإنتاجية. ومتعلق بالتنظيم لكونه هو الذي يقوم بتفعيل عناصر الإنتاج لتحقيق أهداف المؤسسة عموماً.

ويتطلب سعي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحسين أداء العاملين عن طريق رفع كفاءتهم، استعمال نظام جيد للحوافز المادية من زيادة الأجور، المنح والعلاوات. وهذه الحوافز هي

محل الاقتطاعات الجبائية، مما يجعلها تحد من سياسة التحفيز المنتهجة. لذلك فالتحفيزات الجبائية المتعلقة بالضرائب على الأجور والمرتببات والعلوات تخفف العبء الجبائي مما يساهم في:

3-2-1- تحسين قدرة أداء العاملين: تعرف الضريبة على الأجر بأنها ضريبة شخصية مباشرة، تنعكس آثارها على المكلف الفعلي الذي استقرت على دخله. وبالتالي فيمكن للضريبة أن تدفع المكلف بها لزيادة الإنتاج من أجل تعويض ما اقتطع من دخله، وقد تحدث العكس وتلغي التحفيز الجبائية على ضريبة الأجور هذه الآثار، لأنه نتيجة للانخفاض في معدلات الضريبة يرتفع العائد الصافي للعمل، وهذا ما يدفع بالعامل لزيادة ساعات العمل، وبالتالي زيادة الإنتاج.

3-2-2- زيادة الرغبة في العمل: من خلال الموازنة التي يقوم بها الفرد العامل بين المنفعة التي تعود عليه بحصوله على وحدة من الدخل، وبين ثمن هذه الوحدة مقدرا بمشقة الجهد التي يتحملها في ذلك، فإذا كان طلب الأفراد للدخل مرناً، هذا ما يسبب زيادة العمل والرغبة فيه، وذلك لزيادة مستويات دخلهم والعكس صحيح.

التحفيزات الجبائية لا يتوقف دورها فيما تحدثه من أثر على العاملين نتيجة المكاسب المادية التي يحققونها من ورائها، وإنما يمتد إلى أحداث أثر نفسي لدى العاملين يتمثل في زيادة رغبتهم وميلهم للعمل. مما يدفعهم لمضاعفة جهودهم، وحتى وإن كانت ساعات العمل هي نفسها، وهذا ما يعمل على تخفيض تكلفة الوحدة المنتجة، وهو ما ينعكس على سعر السلعة، ويمكن المؤسسة من دعم تنافسياتها.

ومن بين الإجراءات الجبائية التي يمكنها ترغيب العاملين في العمل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما يلي:

- إعفاء جزء من الدخل الخاضع للضريبة؛
- عدم المبالغة في الضريبة على الأجور والمرتببات؛
- تجنب فرض الضرائب المرتفعة على السلع الاستهلاكية الضرورية؛
- أخذ الجوانب الشخصية الاجتماعية بعين الاعتبار.

3-3- توسع المؤسسة

يعد توسع المؤسسة سواء من حيث الحجم، أو في تقنيات الإنتاج من العوامل الداعمة لتنافسية المؤسسة في السوق، فيعتبر توسع المؤسسة من بين الأهداف الأساسية التي تسعى المؤسسات لتحقيقه، ويساهم النظام الجبائي في تحقيق هذا الهدف من خلال:

3-3-1- المعاملة الجبائية لفائض القيمة: وذلك من خلال النظام الجبائي الذي يخضع له فائض القيمة الناتج عن الاستثمارات المتنازل عنها بغية استبدالها أو تجديدها، أو ذلك الفائض الناتج عن عمليات الجمع أو الفصل بين المؤسسات. ويمكن أن يؤدي خضوع هذا الفائض للضريبة لعدم تحفيز المؤسسة لتبني الاستراتيجيات التوسعية، وهذا ما يسبب القضاء على التجديد والنمو، وخاصة في حالة العبء الجبائي الكبير.

3-3-2- الضريبة العامة المتتابعة على رقم الأعمال: تعرف الضريبة العامة المتتابعة على رقم الأعمال بالضريبة التراكمية، حيث تفرض على مختلف العمليات التي تمر بها السلعة من المنتج إلى المستهلك. ففي هذه الحالة المنتج يخضع للضريبة في أكثر من مرحلة، وهذا ما يؤدي إلى (دراز. عثمان، د.ت.ن، ص ص. 172-273):

- عجز المنتجات الوطنية البديلة للواردات عن منافسة الواردات في الأسواق المحلية، وهذا بسبب ثقل العبء الجبائي الذي أدى إلى:
 - انخفاض الطلب على المنتجات الوطنية البديلة للواردات؛
 - نتيجة انخفاض المبيعات، انخفضت أرباح المؤسسات الوطنية؛
 - زيادة الطلب على المنتجات الأجنبية، وزيادة حجم وقيمة الواردات، ما أدى بطبيعة الحال لزيادة العجز في ميزان المدفوعات.
- اختلال هيكل إنتاج وتوزيع الخدمات، حيث أن الوحدات الإنتاجية المتكاملة التي تتجح في تقصير خطوط إنتاجها وتوزيعها، تتحمل عبء جبائي أقل بالمقارنة بالمؤسسات التي تعجز عن تحقيق ذلك، هذا ما ينتج عنه:
 - إمكانية خروج المؤسسات غير المتكاملة من السوق نتيجة انخفاض أرباحها مقارنة بأرباح المؤسسات المتكاملة؛
 - ظهور قوى احتكارية في مجال الإنتاج والتوزيع، ما يؤدي لارتفاع الأسعار؛
 - انخفاض العبء الجبائي للمؤسسات المتكاملة وارتفاعه بالنسبة للمؤسسة غير المتكاملة.
- عدم قدرة الصادرات الوطنية على المنافسة في الأسواق الخارجية نتيجة نقل عبئها الجبائي.

3-4- التأثير الجبائي على المبادلات الخارجية

تقوم الدولة بمنح تحفيزات جبائية لصالح المؤسسات المحلية من أجل تخفيف عبئها الجبائي، وتمكينها من منافسة المؤسسات الأجنبية في الأسواق المحلية والخارجية. خاصة فيما يتعلق بالضرائب والرسوم الجمركية، فهي تلعب دورا هاما في التأثير على المبادلات الخارجية

المؤسسة. فالرسوم الجمركية تفرض على السلع المستوردة والمصدرة، فعندما تكون المؤسسات المحلية بحاجة لمنتجات وسيطة أو موارد أولية تستخدمها في العملية الإنتاجية وغير متوفرة محليا، فستقوم باستيرادها من الخارج. ففي حالة فرض ضرائب مرتفعة على هذه الواردات، فهذا سيسبب:

- ارتفاع أسعار المنتجات النهائية؛
 - انخفاض من حجم الاستثمارات؛
 - عجز المنتجات البديلة على المنافسة محليا، وخارجيا بسبب ارتفاع تكاليف إنتاجها.
- ففي هذه الحالة منح الدولة لتحفيزات جبائية من خلال تخفيض الضرائب المفروضة على الواردات من هذه المواد الأولية أو المنتجات الوسيطة، سيؤدي لتخفيف الأخطار السابقة، وهذا ما يشجع المؤسسات المحلية على الإنتاج، وزيادة تنافسيتها.
- أما في حالة أنه يمكن للمنتج توفير هذه المواد الأولية محليا، ففي هذه الحالة ففرض الضرائب المرتفعة سيكون في صالحه لتشجيعه على استعمال المواد الأولية والمنتجات الوسيطة الأولية المحلية، وبالتالي العمل على زيادة تنافسية مؤسسته في السوق المحلي وأيضا السوق الأجنبي. فالدولة تعمل على تشجيع التصدير من خلال إعفاء أو تخفيض في المعدلات الضريبية.

الخاتمة:

للنظام الجبائي تأثير على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مجموعة من المؤشرات الجبائية من بينها: الضغط الجبائي، الازدواج الجبائي والخطر الجبائي. ويساهم النظام الجبائي أيضا في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال التحفيزات الجبائية، حيث تساهم هذه الأخيرة في تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تحسين مؤشراتها والمتمثلة في: تكلفة الصنع، الإنتاجية الكلية للعوامل، الحصة من السوق ومؤشر الربحية. حيث تساهم التحفيزات الجبائية في دعم مؤشر تكلفة الصنع عن طريق تخفيض العبء الجبائي على مدخلات الإنتاج، لتشجيع الاستثمار والإنتاج وتخفيض تكاليف الرسوم الجمركية على المواد الأولية اللازمة للصناعة. وتعمل التحفيزات الجبائية على دعم مؤشر الإنتاجية الكلية للعوامل من خلال تخفيف العبء الجبائي على عوامل الإنتاج، وبالتالي المساهمة في تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما تساهم التحفيزات الجبائية في زيادة الحصة السوقية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تخفيض تكلفة الصنع للمنتج. كما تعمل التحفيزات على تقليص أو انعدام الضريبة الواجبة الدفع من جهة، وبالتالي ارتفاع الأرباح الصافية. إضافة لهذه المؤشرات فللتحفيزات الجبائية تأثير

على مؤشرات أخرى منها: تغطية التكاليف، تحسين قدرة أداء الموارد البشرية، توسيع المؤسسة والمبادلات الخارجية.

قائمة المراجع:

- باللغة العربية:

- 1- براهيمية، ابراهيم. (2011). *تدنية التكاليف كأسلوب هام لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف - ECDE*. الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، (العدد 5).
- 2- بوزيدة، حميد. (2010). *جبائية المؤسسات* (ط. 3). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- 3- جمام، محمود. (2010). *النظام الضريبي وأثاره على التنمية الاقتصادية - دراسة حالة الجزائر -*. أطروحة دكتوراه، جامعة محمود منتوري: قسنطينة.
- 4- دراز، حامد عبد المجيد، و عثمان، سعيد. (د.ت). *مبادئ المالية العامة*. الاسكندرية: الدار الجامعية.
- 5- رزيق، كمال، ومسذور، فارس. (11/10 ماي 2003). *تقييم إصلاح النظام الجبائي*. قدم إلى الملتقى الوطني حول "السياسة الجبائية الجزائرية في الألفية الثالثة"، جامعة سعد دحلب البليدة.
- 6- مامش، يوسف، ودادي عدون، ناصر. (2008). *أثر التشريع الجبائي على مردودية المؤسسة وهيكلها المالي* (ط. 1). الجزائر: دار المحمدية العامة.
- 7- ناصر، مراد. (2011). *فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق* (ط. 6). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

- باللغة الأجنبية:

- 8- Algérie, ME, DGI, (1992). *Instruction impôt sur le revenu global*. Alger : O.P.U.
- 9- BARKI, Mohamed (2003). *Comptabilité fiscale de l'entreprise*. Alger : édition maison des livres.